امّا بشأن استخدام القرارات والحجج القانونية الواهية من قبل السلطات الاميركية لملاحقة انشطة المؤسسات العربية في الولايات المتحدة، فاننا نقف، مطولاً، ازاء موضوعين أثارا المزيد من الجدل في الفترة الماضية، وهما يتعلقان بمكتب الاعلام الفلسطيني، في واشنطن، ومكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة، في نيويورك.

وقد بدأ هذا الامر في شباط ( فبراير ) ١٩٨٧، عندما بادر كل من السيناتور الديمقراطي، ادوارد كيندي، وزعيم الاقلية ـ مرشح الرئاسة وقتئذٍ ـ في مجلس الشيوخ السناتور الجمهوري، روبرت دول، بمطالبة الادارة الاميركية بغلق مكتب الاعلام الفلسطيني ومكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة[٣]. وقد أعلنت وزارة الخارجية الاميركية، وقتئذٍ، انها تبحث في ذلك الطلب، وان كانت تشك في ان تكون للادارة الاميركية، قانونياً، الحق في غلق هذين المكتبين[٤]. بعد ذلك، حدث نوع من الصمت، استمر أسابيع عدة، الى ان اثير الموضوع مرتين متتاليتين بصورة تصاعدية. المرة الاولى، عندما قام عضو مجلس النواب ـ مرشح الرئاسة وقتئذٍ ـ عن الحزب الجمهوري، جاك كومب، في ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٨٧، بعرض مشروع قانون من شأنه تقييد حركة المكاتب الفلسطينية في الولايات المتحدة. وينصّ مشروع كومب على تحريم التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، والّا ترسل اموال اليها، أو الى المؤسسات المرتبطة بها، او استلام اموال منها، أو من المؤسسات المرتبطة بها؛ وان مخالفة هذا القانون العقاب بغرامة مالية، أو السجن[٥]. وقد برّر كومب مشروعه باعتبارات عدة، منها ان منظمة التحرير الفلسطينية رفضت اتفاقية كامب ديفيد؛ كما انها ألغت اتفاق عمّان مع الملك الاردني حسين ابّان الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ (يلاحظ هنا تجاهل كومب لمقترحات السلام البديلة التي طرحها المجلس الوطني وقتئذٍ). أمّا المرة الثانية التي اثير فيها موضوع المكاتب الفلسطينية، فكانت في ١٣ أيار ( مايو ) ١٩٨٧، عندما قدّم عضو مجلس الشيوخ، روبرت دول، وأربعة أعضاء آخرين مشروع قانون مكافحة الارهاب الذي يطالب، اضافة الى ما ورد في مشروع كومب، برفض تأسيس، أو الاحتفاظ، بأي مكتب تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة[٦]. وعلى أية حال، اقرّ الكونغرس مشروع القانون، الذي سمّي «قانون مكافحة الارهاب».

## مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن

بعد اقرار المشروع السابق، عمدت كل القوى المحرّكة له الى سرعة تنفيذه، فاتجهت الانظار الى مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن، نظراً الى الدور الهام الذي يقوم به، والذي يتمثّل في نقل الموقف الفلسطيني والتعبير عنه عندما تسمح وسائل الاعلام الاميركية بذلك؛ كما يقوم، أيضاً، باجراء اتصالات مع المنظمات والمؤسسات الاكاديمية كافة، وأعضاء الكونغرس، وبشكل خاص التجمّعات الفلسطينية في الولايات المتحدة[٧]. ولمّا كان مكتب الاعلام الفلسطيني مسجلاً لدى السلطات الاميركية العام ١٩٧٨، طبقاً لقانون تسجيل الوكلاء الاجانب، الصادر العام ١٩٣٨، كوكيل يمثّل هيئة أجنبية هي منظمة التحرير الفلسطينية، فانه لا يمكن غلقه الّا بارتكابه مخالفة لما اتفق عليه في هذا القانون. لذلك، قامت وزارة الخارجية الاميركية بتلافي هذا العائق عندما استخدم وزير الخارجية سلطاته كمنظم لنشاط الهيئات الدبلوماسية، وقام باخطار مدير مكتب الاعلام الفلسطيني، حسن عبدالرحمن، في أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٧، بأنه رئيس هيئة دبلوماسية أجنبية، على الرغم من انه يحمل الجنسية الاميركية[٨]. وقد تمّ ذلك عبر رسالة موقّعة من احد مسؤولي وزارة الخارجية الى